

الفصل الثانى

نظريات القيمة

المبحث الأول: نظرية العمل أساس للقيمة

المبحث الثانى: نظرية تكاليف الإنتاج

المبحث الثالث: نظرية المنفعة الحدية

تقديم:

تساعدنا دراسة مبادئ علم الاقتصاد السياسي في فهم وتحليل الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والقانوني، وتحديد الخصائص الأساسية للنظم الاقتصادية وأساليب الإنتاج المختلفة، وكذلك تحديد المشكلات الاقتصادية بكافة إبعادها وكيفية مواجهتها.

ولما كانت نظرية القيمة هي أساس النظرية الاقتصادية، وتعد بمثابة قانون الحركة الأساسي في التطور الاقتصادي بصفة عامة والتطور الرأسمالي بصفة خاصة، فسوف نعطي لها في هذا الكتاب القدر الأكبر من الاهتمام والتحليل. والأثمان هي المقولة الأساسية التي توجد في واقع الحياة الاقتصادية، أي أنها التعبير المجسد والفعلي الذي يواجهنا في الواقع الاقتصادي عند القيام بالتصرفات الاقتصادية المختلفة من شراء أو بيع لمختلف السلع والخدمات المتداولة في اقتصاد ما في فترة زمنية معينة. وبناء على هذه الأثمان تتخذ كافة القرارات الاقتصادية سواء في مجال الإنتاج أو الاستثمار أو الإتفاق والاستهلاك أو التوزيع، لذلك يتعين التعرف على أهمية الأثمان في الواقع الاقتصادي وعلى مستوى النظرية والسياسة الاقتصادية.

لغز القيمة والصياغة النظرية للقيمة:

شغلت ظاهرة القيمة أو الأثمان أفكار الفلاسفة والمفكرين منذ قديم الزمان، ففي عصر الدولة اليونانية القديمة، نجد أن أرسطو يتحدث عن العوامل التي تحدد قيم الأشياء أو قدرتها على التبادل مع غيرها، كما نجد اهتماماً كبيراً من جانب المفكرين والفلاسفة في العصور الوسطى لتحديد العوامل التي تحدد قيم الأشياء، حيث نجد الكثير من النقاش يدور حول ما يسمى بالمعر العادل للسلع.

والصياغة الحديثة لنظرية القيمة تأتي مع الثورة الصناعية وظهور النظام الرأسمالي، فقد أدي تشابك النظام الاقتصادي وكثافة التبادل وتوسع النظام الرأسمالي إلى البحث وسيلة يمكن بها تحديد أثمان السلع لإمكان المبادلة. ومن هنا كان من الضروري البحث عن وسيلة لتقرير قيم الأشياء. والتفكير في هذه النظريات جاء وليد الظروف عاش فيها هؤلاء الاقتصاديون، بل أن الظروف نفسها التي أدت إلى التسلسل في التفكير، حيث بدأوا بنسبة القيمة إلى العمل ثم إلى تكاليف الإنتاج ثم إلى المنفعة. والدراسات المتعلقة بالقيمة لم تأخذ شكل الدراسة المستقلة والتي تصل إلى حد الصياغة النظرية إلا في نهاية القرن الثامن عشر، حين بدأ آدم سميث مناقشته لظاهرة القيمة، في كتابه الشهير عن ثروة الأمم.

فكر آدم سميث في كيفية تقرير القيمة وما إذا كانت تتقرر قيمة السلعة بمنفعتها أم بنفقات إنتاجها. وقد يدي له هذا الأمر غامضاً عندما وجد الماء وهو ذو نفع كبير أقل في القيمة من الماس وهو ذو نفع قليل بالنسبة للإنسان، وإزاء هذه الحيرة رأي آدم سميث أن يميز بين قيمة السلعة في الاستعمال Value in use وبين قيمتها في الاستبدال Value in exchange. فالقيمة الاستعمالية في نظر آدم سميث تعني المنفعة الكلية للسلعة، في حين أن القيمة التبادلية تعبر عن القوة الشرائية للسلعة. وقد أراد آدم سميث بهذا التمييز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية أن يخرج من المأزق الذي وضع نفسه فيه، والذي سمي بلغز القيمة Paradox of Value. لقد كان التفسير الذي وجده آدم سميث لهذا

الغز هو أن لأي سلعة من السلع قيمتان: أحدهما قيمة السلع في الاستعمال وهي التي تبين قدرة السلعة علي إشباع الحاجات، أو بمعنى آخر منفعة السلعة، ومثل هذا النوع من القيمة تحدد عناصر شخصية تختلف من شخص لآخر. أما النوع الثاني من القيمة فهو القيمة التبادلية للسلعة وهي التي تبين قدرة السلعة علي التبادل مع غيرها من السلع، ومثل هذا النوع من القيمة تحدد عناصر موضوعية خاصة بالسوق.

وينقسم القيمة إلي نوعين منفصلين لاتوجد علاقة بينهما، تمكن آدم سميث من تفسير لغز القيمة. فالذهب والماس قدرتهما علي إشباع الحاجات البشرية محدودة، أو بتعبير آخر، يشبعان حاجات غير ملحة، لذلك فإن قيمتهما الاستعمالية منخفضة، في حين أن الماء والخبز يشبعان حاجات أكثر إلحاحاً، وبالتالي تكون قيمتهما الاستعمالية مرتفعة. وحيث أن الماء والخبز سلعتان متوافرتان، لاتحتاجان إلا لمجهود بسيط للحصول عليهما، لذلك فإن قيمتهما التبادلية في السوق تكون منخفضة، بينما يعتبر الذهب والماس من السلع النادرة ويتطلبان مجهوداً كبيراً للحصول عليهما، ولذلك فإن قيمتهما التبادلية تكون مرتفعة.

ولقد ارتضى آدم سميث هذا التفسير للغز القيمة، وركز اهتمامه علي العوامل التي تحدد القيمة التبادلية للسلع المختلفة. وفي هذا المجال، وجد أن الطريقة التي تتحدد بها قيم السلع إنما تتوقف علي طبيعة المجتمع. ففي ظل مجتمع بدائي، تتوافر فيه الموارد الطبيعية بالدرجة التي لاتدعو أحداً لامتلاكها، ويكون رأس المال فيه علي شكل معدات وأدوات بسيطة يسهل علي كل فرد امتلاكها، في مثل هذا المجتمع يكون العمل هو الوسيلة الأساسية للحصول علي السلع، ولذلك فإن قيمة السلع تتحدد بناء علي مقدار ما بذل في إنتاجها من جهد. أما في المجتمعات المتقدمة، حيث يساهم رأس المال مساهمة فعالة في العملية الإنتاجية ويأخذ أشكالاً أكثر تعقيداً ولايسهل علي أي فرد امتلاكه، وحيث تؤدي ندرة الموارد الطبيعية إلي ضرورة حصول حائزيها علي عائد مقابل إسهامها في الإنتاج، في مثل هذه المجتمعات تتحدد قيم السلع علي أساس مقدار ما دفع لإنتاجها من أجور للعمال وريج لأصحاب رأس المال وريج لأصحاب الموارد الطبيعية النادرة.

من ذلك نري أن آدم سميث قد خرج من مناقشته لظاهرة القيمة بنظريتين أساسيتين سادتا الفكر الاقتصادي في الربع الأخير من القرن الثامن عشر والنصف الأول للقرن التاسع عشر وهما نظرية العمل للقيمة ونظرية تكاليف الإنتاج.

المبحث الأول

نظرية العمل أساس للقيمة

يتناول المبحث الأول شرح نظرية العمل أساس للقيمة في ثلاثة مطالب كمايلي:

المطلب الأول: مضمون نظرية العمل أساس القيمة.

المطلب الثاني: نظرية فائض القيمة.

المطلب الثالث: نقد نظرية العمل أساس القيمة.

المطلب الأول: مضمون نظرية العمل أساس القيمة:

يعتبر آدم سميث هو أول من تعرض لهذه النظرية، ووضع البذور الأولى لها، لكن الاقتصادي الإنجليزي دافيد ريكاردو بلورها وصاغها في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" عام ١٨١٧. وقد زاد من أهمية هذه النظرية اعتماد كارل ماركس عليها في تحليله للنظام الرأسمالي، وإظهار ما يحتويه من تناقضات طبقية.

طبقا لهذه النظرية تتقرر القيمة علي أساس ما أنفق في إنتاج السلعة من عمل. فالقيمة الطبيعية للسلعة تتوقف علي مقدار ما بذل فيها من جهد أو عمل أثناء إنتاجها. ومعني هذا أن السلعة التي ينفق في إنتاجها ساعتان من العمل تساوي في قيمتها ضعف قيمة السلعة التي أنفق في إنتاجها ساعة واحدة من العمل. وكان ريكاردو يشترط لكي يكون العمل أساس لتقدير القيمة أن تكون السلعة نادرة، وأن تكون المنافسة كاملة.

والمسبب في نسبة القيمة إلي العمل هو حاجة أصحاب هذه النظرية إلي مقياس عام غير قابل للتغير تقاس به السلع. فالنقود لاتصلح في نظرهم لأن تستخدم كمقياس عام، لأنها في ذاتها في تغير مستمر، ومن ثم لايمكن استخدام مقياس هو نفسه في حاجة إلي مقياس لاستعماله كأداة لتقرير قيم الأشياء المختلفة.

ولقد كان ريكاردو، وماركس من بعده، علي علم بالتفاوت الكبير في المهارات والقدرات التي يتمتع بها الأشخاص المختلفون، سواء في داخل المهنة الواحدة أو فيما بين المهن المختلفة، فكانوا علي علم بأن العمل عنصر غير متجانس، فهناك من أنواع العمل ما يتباين في نوعه، كعمل الطبيب وعمل المحامي وعمل المزارع وعمل المصانع، وما يتفاوت من كفاءته من حيث القدرة والذكاء والنشاط،

ولم تهمل نظرية العمل للقيمة عناصر الإنتاج الأخرى، وبصفة خاصة رأس المال، بل أنها اعتبرت أن رأس المال والخامات ما هي إلا عمل بذل واختزن، وأن استخدامها في الإنتاج مرة أخرى ما هو إلا استخدام لعمل سبق بذله في الماضي.

كارل ماركس استفاد من تحليل ريكاردو للقيمة واتخذها سلاحاً يهاجم به الرأسمالية، وحيث أن النظرية تقول أن العمل وحدة هو أساس القيمة وهو الذي يخلق القيمة فإن حصول طبقة الرأسماليين علي الفرق بين القيمة السوقية للسلعة، وما يدفع للعمال من أجر في إنتاجها إنما هو بمثابة استغلال للعمال، فالفرق بين الناتج الحقيقي للعمل، وبين الأجر التي تعطي عن هذا العمل هو فائض القيمة، يحصل عليه الرأسماليون علي شكل فوائد وأرباح وريع دون مقابل، فهم لا يحصلون علي هذا الفائض في مقابل خدمات، وإنما لمجرد أنهم يملكون دون غيرهم عناصر الإنتاج الأخرى.

المطلب الثاني: نظرية فائض القيمة:

تناول كارل ماركس نظرية العمل وجعلها الأساس الذي ينفذ منه إلي تقويض النظام الرأسمالي، فقال أن العمل ليس هو الذي يقرر القيمة فحسب بل هو المادة التي تتكون القيمة منها. إلا أنه وهو يجعل العمل كأساس لتقرير القيمة لا يتردد في الاعتراف بها للمنفعة من أثر في تقرير القيمة وخاصة فيما يتصل بالقيمة الاستعمالية، ولكنه يستدرك فيقول أن المنفعة تقصر عن تفسير أو تحديد القيمة التبادلية، لأن طبيعة التبادل تقتضي وجود شيء مشترك متجانس بين السلعتين المتبادلتين، وإذا أمكن وجود الاشتراك في الأشياء فإنه من الصعب وجود التجانس بينها لأن منفعة سلعة ما تختلف عن منفعة سلعة أخرى، وحتى بالنسبة للشخص الواحد فإننا نجد اختلافاً في المنفعة بالنسبة للسلعة الواحدة باختلاف الأوقات. ومن هنا يجئ التبادل، ولكن ثمة شيء مشترك متجانس لاختلاف عليه، هو كمية العمل المبذول في إنتاج السلعة.

ويستورد ماركس قائلاً أن القيمة التي تمثلها السلعة ليست إلا عملاً مدخراً، ويقدر ما تحويه السلعة من كمية العمل الاجتماعي تكون قيمتها. ويقصد ماركس بالعمل الاجتماعي ساعات العمل التي يقضيها عامل متوسط المهارة في إنتاج سلعة ما ويعمل في ظروف إنتاجية واجتماعية متوسطة. أي أنه يأخذ بالوسط الحسابي العام لعدد ساعات العمل التي تبذل في إنتاج سلعة ما لعامل متوسط المهارة من طبقة اجتماعية متوسطة لتقرير قيمة هذه السلعة.

ومما تجب ملاحظته أن ماركس يختلف عن علماء آخرين في أنه يعتبر العمل الذهني كالعامل اليدوي كلاهما ينتج القيمة، ومن ثم فيجب حساب عمل المنظم ضمن تكاليف الإنتاج، ويختلف أيضاً عن ريكاردو لأن ريكاردو كان يعارض في جعل الأرباح ضمن تكاليف الإنتاج.

ويقول ماركس بما أن العامل هو الذي ينتج القيمة فإنه يكون بذلك الشخص الذي أسهم إسهاماً إيجابياً في وجودها، ومن ثم فإنه يكون له الحق في ملكية ما ينتج بقدر إسهامه في هذا الإنتاج، وعلي هذا فإن قيمة عمله أي أجره يجب أن تتعادل مع قيمة السلعة المنتجة، ولكن الذي يحدث أنه وفقاً للنظام الرأسمالي يتحدد الأجر سلفاً ويقوم تعاقد بين العامل وصاحب العمل يحصل العامل بمقتضاه علي أجره ولا تكون له علاقة بالسلعة التي ينتجها، ونظراً لظروف المنافسة وازدياد العرض من العمل يتقاضى العامل أجراً يكاد يصل إلي حد الكفاف، أي بمقدار ما يكفي لأود حياته هو وأسرته فقط، في حين أن السلعة عندما تباع يتوقف ثمنها علي ظروف العرض والطلب. ولكن نظراً لأن الرأسمالي يكون سيداً للموقف فإن عقد العمل دائماً ما يكون في صالحه، أي أنه إذا كان إنتاج السلع الضرورية اللازمة لبقاء العامل حياً ليعيش عيشة الكفاف تتراوح بين ٥ أو ٦ ساعات في اليوم يعطيه أجراً بقدر هذه

الساعات ويجعله يشتغل في اليوم ما يتراوح بين ١٠ و ١٢ ساعة. وقد اعتبر ماركس هذا الفرق استغلالاً ووجد الفرصة سانحة لكي يقوض النظام الرأسمالي عن طريق وصفه بالاستغلال. فقال أن العامل يعمل في اليوم ١٢ ساعة ولا يحصل إلا على أجر ٦ ساعات، فأين مصير الست ساعات الباقية. أن الست ساعات الباقية يحصل عليها الرأسمالي بما له من نفوذ، إذن فهو مستغل.

وقد سمي ماركس الفرق بين كمية العمل الاجتماعي اللازم لإبقاء العامل حياً ليعيش عيشة الكفاف وبين كمية العمل الاجتماعي الذي تنقرر على أساسه القيمة " بفائض القيمة " Mehrwert وكان ماركس يرى أن الرأسمالي إنما يحصل على هذا الفائض تحت ستار الفائدة أو الربح وبسبب احتكاره وملكيته لأدوات الإنتاج. ومن ثم فمن الضروري أن يعود هذا الفائض للعمال لأن أصحاب رؤوس الأموال إنما يحصلون عليه بدون وجه حق فهو من حق العمال ومن ثم يجب أن يعود إليهم.

المطلب الثالث: نقد نظرية العمل أساس القيمة:

تعرضت نظرية العمل أساس القيمة لمجموعة من الانتقادات يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

أولاً: تفشل هذه النظرية في تفسير أسعار الكثير من السلع التي لها قيمة تبادلية مرتفعة على الرغم من أنه لم يبذل جهد في إنتاجها، أو أن الجهد الذي يبذل لا يتناسب مع هذه القيمة المرتفعة، وكمثال على ذلك المعادن النفيسة التي يكون لها ثمن مرتفع مستمد من ندرتها وليس من جهد كبير يبذل في إنتاجها. كما تفشل هذه النظرية في تفسير قيمة بعض الموارد الطبيعية التي تستمد قيمتها من ندرتها من ناحية، ومن زيادة طلب الأفراد على خدماتها من ناحية أخرى.

ثانياً: تفشل هذه النظرية في تفسير التغير في قيم بعض السلع، التي تزداد قيمتها نتيجة لمرور الوقت وليس نتيجة لجهد إضافي يبذل في إنتاجها، كالزيادة في قيم اللوحات الفنية بعد موت منتجها، وكالزيادة في قيم الخمور نتيجة لتقادمها.

ثالثاً: لا يمكن أن نتصور، أن سلعة ما، يمكن أن يكون لها قيمة في السوق، ما لم تكن لها منفعة، مهما يبذل في إنتاجها من مجهود. وعلى الرغم من أن ريكاردو، شأنه شأن آدم سميث، قد بين أن وجود المنفعة يعتبر شرط أساسي يجب أن يتوفر في السلعة، حتى يكون لها قيمة، إلا أنه لم يبين أن هذه المنفعة تعتبر إحدى العوامل المحددة للقيمة، بمعنى أنه لم يشترط وجود علاقة طردية بين منفعة السلعة وبين قيمتها.

رابعاً: نظرية العمل أساس القيمة قد أهملت جانب المستهلكين أو جانب الطلب واكتفت بجانب المنتجين أو جانب العرض.

المبحث الثاني

نظرية تكاليف الإنتاج

كانت الانتقادات التي وجهت إلي نظرية العمل أساس القيمة سبباً في تفكير بعض الاقتصاديين أمثال جون ستوارت ميل في البحث عن أساس آخر للقيمة. وقد انتهت النظرية إلي أن قيمة السلعة تتحدد في الفترة الطويلة في حالة المنافسة الكاملة وفي غيبة الاحتكار علي أساس النفقة التي تتفق علي جميع عناصر الإنتاج. ومعني هذا أن النظرية قد انتهت إلي أن العبرة ليست بعدد الساعات أو الجهد المبذول في العمل مجرداً عن أي شيء آخر، وإنما يجب أن نأخذ في الاعتبار العناصر التي تكون الإنتاج وما أنفق عليها. والثمن سيتساوي في النهاية مع تكاليف أو تكلفة الإنتاج، أي أن قيمة الشيء تتحدد في النهاية مع تكاليف الإنتاج، فكان هذه النظرية ماهي إلا امتداد لنظرية العمل تلك لأنهم اعتبروا رأس المال عمل مدخر.

يتناول المبحث الثاني شرح نظرية تكاليف الإنتاج في مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: مضمون نظرية تكاليف الإنتاج.

المطلب الثاني: نقد نظرية تكاليف الإنتاج.

المطلب الأول: مضمون نظرية تكاليف الإنتاج:

تعتمد هذه النظرية أساساً علي أن إنتاج أي سلعة من السلع، في أي مجتمع، لا يمكن أن يتم عن طريق عنصر واحد من عناصر الإنتاج بل لابد لذلك من تضافر عناصر الإنتاج جميعها من عمل ورأسمال ومواد طبيعية. وحيث أن الموارد الطبيعية في مثل هذا المجتمع لن تكون من الوفرة بحيث يمكن الحصول عليها بدون مقابل، لذلك فإن الأمر يتطلب أن يدفع لحائزي هذه الموارد عائداً مقابل الاستفادة من قدراتها الإنتاجية، ويمثل هذا العائد فيما يحصل عليه مالكي هذه الموارد من ربح أو إيجار مقابل مساهمة مواردهم في العملية الإنتاجية.

كذلك نجد أنه في المجتمعات المتحضرة، يتطلب بناء رأس المال أن يقوم بعض أفراد المجتمع، أو كلهم، بنسب متفاوتة، بالاندخار، أي بالتضحية بجزء من استهلاكهم الحاضر. كذلك يتطلب بناء رأس المال بقيام هؤلاء الأفراد، أو غيرهم، بتحمل مخاطر تجميد هذه المنخرات علي شكل رأس مال عيني، يخصص للقيام بنشاط إنتاجي معين، ولا شك أن هؤلاء الأفراد لابد وأن يحصلوا علي عائد مقابل قيامهم بالتضحية، ومقابل تحملهم المخاطر ويتمثل هذا العائد فيما يحصل عليه هؤلاء الأفراد من فوائد وأرباح.

هذا بالإضافة إلي ما يدفع للعمال من أجر مقابل ما يبذلونه في العملية الإنتاجية من جهد، سواء كان هذا الجهد عضلياً أو ذهنياً. لذلك فإن نظرية تكاليف الإنتاج تقول بأن ثمن السلعة لابد وأن

يكون من الارتفاع بحيث يغطي كل مانع لإنتاجها من ربح وأجور، أو بمعنى آخر، تقول بأن ما يدفع لإنتاج سلعة ما من نفقات إنتاج هو الذي يحدد قيمة هذه السلعة.

المطلب الثاني: نقد نظرية تكاليف الإنتاج:

تعرضت هذه النظرية لانتقادين علي جانب كبير من الأهمية، وهما:

أولاً: أن هذه النظرية قد أخذت في الاعتبار جانب المنتجين فقط، أي جانب العرض وما يحدده من نفقات إنتاج، دون أن تتعرض لجانب المستهلكين أي جانب الطلب والذي يحدده منفعة السلعة وقدرتها علي إشباع الحاجات. وبالتالي فإن هذه النظرية تعجز عن تفسير قيم السلع التي يتم تبادلها بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها، لعدم إقبال المستهلكين علي شرائها نتيجة لانخفاض منفعتها، أو تلك التي يتم تبادلها بسعر يزيد عن تكلفة إنتاجها بسبب زيادة إقبال المستهلكين علي شرائها.

ثانياً: أن تكاليف الإنتاج لا تعتبر، في أي وقت من الأوقات، كم ثابت، ولكنها تختلف من منتج إلي آخر، فالمنتج الكفء يستطيع أن ينتج السلعة بتكلفة منخفضة، في حين أن المنتج الأقل كفاءة ينتج نفس السلعة بتكلفة أعلى، علماً بأن ثمن السلعة في السوق يكون واحداً. وليس الاختلاف في تكلفة الإنتاج قاصراً علي المنتجين المختلفين فحسب، ولكننا نلاحظ، حتي بالنسبة للمنتج الواحد، أن تكلفة الإنتاج تتغير من وحدة إلي وحدة أخرى، فمن المعروف أن النفقة المتوسطة تتوقف علي كمية الإنتاج بالنسبة للحجم الواحد للمشروع، كما تتوقف علي حجم المشروع بالنسبة للأحجام المختلفة. وعلي ذلك، فإذا ما أخذنا بنظرية تكلفة الإنتاج كمحدد للقيمة، فإن العديد من الأسئلة يمكن أن تثار دون أن تجد إجابة لها، فمثلاً، أي النفقات تحدد القيمة؟ هل هي تكلفة المنتج الأكثر كفاءة؟ هل هي تكلفة الإنتاج بالنسبة للمشروع الصغير أم بالنسبة للمشروع الكبير؟ كل هذه الأسئلة لاتجد إجابة لها في ظل نظرية تكلفة الإنتاج.

المبحث الثالث

نظرية المنفعة الحدية

استمرت نظرية تكاليف الإنتاج كأساس للقيمة تسود الفكر الاقتصادي حتي العقد الثامن من القرن التاسع عشر، حينما ظهرت نظرية المنفعة الحدية علي يد زعماء مدرسة التحليل الحدي سانثلي جيفونز Jevons و كارل مينجر Menger وليون فالراس Walras. فقد توصل هؤلاء إلي نتيجة واحدة، متبعين في ذلك طرقاً مختلفة، من مقتضاها أن قيمة الأشياء تتحدد بمنفعتها. ولكن ليس بمنفعتها الكلية مثل منفعة الماء أو الماس، وإنما بالمنفعة النهائية المستمدة من الوحدات الأخير منها أي أنه اتخذت جانب الطلب وأهملت جانب العرض. وفي هذا يقول جيفونز أن القيمة تعتمد كلية علي الدرجة النهائية للمنفعة، وقد أطلق علي المنفعة المستمدة من الوحدة الأخيرة من السلعة اسم المنفعة الحدية Marginal Utility، وهي عبارة عن المنفعة الشخصية التي يعلقها المشتري علي هذه بالوحدة من السلعة. وقد اهتمدي المفكرون إلي أن المنفعة الحدية تتناقص باستمرار بزيادة وحدات السلعة المستهلكة مستثنين في ذلك إلي أساس منطقي مؤداه أن الإنسان لا يمكنه أن يستمر في استهلاك السلعة إلي ما

لاتهاية، بل أن هناك حد يصل فيه المستهلك إلى حالة من الإشباع الكامل، وذلك بعد حصوله على كمية معينة من السلعة.

وهنا نجد أن "لغز القيمة" الذي وقع فيه آدم سميث قد حل بطريقة مرضية. فصحيح أن منفعة الماء الكلية أكبر من منفعة الماس الكلية، ولكن الوحدات المتتالية من الماء تقدر بقيمة الاستعمال تظل تتناقص، بحيث أنه متى حصل الفرد على كميات كبيرة منه، فإن المنفعة الحدية للماء تكون قد تناقصت إلى مستوى منخفض يساوي الثمن المدفوع فيه. فثمن الماء منخفض، لأن منفعته الحدية صغيرة بعد أن حصل المستهلك على كمية كبيرة منه. أما الماس فقيمه كبيرة لأن ما يحصل عليه الفرد منه هو كمية صغيرة، ومنفعته الحدية، وأن كانت هي الأخرى تتناقص، إلا أنها مازالت كبيرة، أي أن المنفعة الحدية للماء أصغر من المنفعة الحدية للماس.

وعلى ذلك نجد أن هذه النظرية ترى أن العلاقة الحقيقية بين قيمة الشيء ومنفعته لا توجد مباشرة بين القيمة والمنفعة الكلية للشيء، وإنما توجد بين قيمة الشيء ومنفعته الحدية. وهذه النظرية بالرغم من سلامة الأسس التي بنيت عليها، وبالرغم من أنها استطاعت أن تحل لغز القيمة، فإنها مع ذلك لم تسلم من النقد.

ويتناول هذا المبحث شرح نظرية المنفعة الحدية في مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: مضمون النظرية الحدية.

المطلب الثاني: نقد النظرية الحدية.

المطلب الأول: مضمون النظرية الحدية:

لدراسة مضمون النظرية الحدية سوف نتعرض لمعرفة كيف نشأ الفكر الحدي وتطوره ومدارسه المختلفة، والفروض الأساسية للتحليل الحدي وأساسه الفلسفي والمبدأ العام في تحديد الأثمان.

أولاً: نشأة وتطور النظرية الحدية:

بدأت طلائع الفكر الحدي مع أحد تلاميذ آدم سميث وأكثرهم إخلاصاً له والذي كان يعتبر نفسه دائماً المفسر لأراء آدم سميث وهو جون باتسيت ساي J. B. Say، في كتابه بحث في الاقتصاد السياسي الذي نشره في عام ١٨٠٣، وإسهامه ينحصر في وضعه التأكيد على المنفعة بوصفها العامل الذي يعين القيمة. وسبقه في ذلك الإقتصادي الإيطالي كوندريك والذي نشر في عام ١٧٧٦ كتاباً بعنوان "التجارة والحكومة". ويعتبر أن القيمة هي المشكلة الرئيسية في الاقتصاد السياسي، وأن مصدرها هو المنفعة، ولا تعود المنفعة إلى صفة مادية في السلعة، ولكن ترجع إلى ال أهمية التي يعطها الفرد على سلعة بقصد إشباع حاجته، أي أن المنفعة علاقة تزيد وتنقص تبعاً للحاجة، وأن القيمة تزيد أو تنقص تبعاً للندرة أو الوفرة.

ونجد أن التطور الذي طرأ بعد ذلك على التحليل القائم على فكرة المنفعة راجع إلى عدد من الاقتصاديين ظلوا موضع الإهمال وقتاً طويلاً، ومنهم ريتشارد هوثلي والذي نشر عام ١٨٣١ محاضرات تمهيدية في الاقتصاد السياسي، وعنده أن أفضل اسم يطلق على علم الاقتصاد هو علم "المبادلات" وتأكيده على المنفعة. وكذا مونتيفورت لونغفيلد في كتابه "محاضرات في الاقتصاد

السياسي " والذي يقول فيه أن القيمة تتضمن المنفعة. ومن هؤلاء الاقتصاديين أيضا جوسن Gossen الذي كان موضع جهل تام إلى أن أشار إلى كتاباته كل من جيفونز وفالراس، وتحليله للقوانين التي تحكم السلوك البشري يتميز بارتكازه على المنفعة، وينطلق من الاستهلاك ويستخدم منهج رياضي، ويقرر أن الهدف من كل سلوك بشري هو تحقيق الحد الأعلى من المنفعة ويستخلص قوانين معينة للاستمتاع البشري أهمها إثنان: الأول أن مقدار نفس المتعة يتناقص باستمرار كلما سرنا بهذا الاستمتاع دون انقطاع إلى أن نصل إلى حد التشبع أو مبدأ تناقص المنفعة، والثاني: يجب أن تكون العلاقة بين المتع المختلفة بحيث أنه في اللحظة التي تتوقف فيها المتع، تكون جميعها متساوية، وعنده أن قيمة الشيء تحسب تماما على أساس المتعة التي تستطيع أن تحققها.

أهم مفكري المدرسة الحديثة:

في عام ١٨٧٩ نشر إقتصادي إنجليزي هو ويليام ستانلي جيفونز W، Jevons (١٨٣٥ - ١٨٨٢) كتابه " نظرية عن الاقتصاد السياسي " Theory about political economy، والذي حاول فيه التجديد الكامل لعلم الاقتصاد السياسي بالاتجاه إلى الرياضيات والاستناد على " المبدأ الحدي " أو " التحليل عند الحد " والارتكاز على المنفعة الحدية. وفي نفس السنة فإن كارل منجر Carl Menger النمساوي (١٨٤٠ - ١٩٢١) يحلل الظواهر الاقتصادية على أساس نفس المبدأ في كتابه " أصول الاقتصاد السياسي ".

وفي عام ١٨٧٤ فان ليون فالراس L، Walras الفرنسي (١٨٣٤ - ١٩١٠) سار في نفس الطريق في كتابه " عناصر الاقتصاد السياسي البحث"، والذي يحتوى على آراء مطابقة لكل من منجر وجيفونز بالنسبة لنوع التحليل ومشكلة القيمة.

وبعد انتهاء عهد مؤسسى تحليل المنفعة الحدية، يمكن أن نميز ثلاث مجموعات عريضة من بين ما قد نطلق عليهم اسم الجيل الثاني لهذه المدرسة وهي: المجموعة الإنجليزية وعلى رأسها الفريد مارشال (١٨٤٢ - ١٩٢٤) ومؤلفه الرئيسي مبادئ الاقتصاد ١٨٩٠، والمجموعة النمساوية وعلى رأسها كل من فون ميزيس (١٨٥١ - ١٩٢٦)، يوجين فون بوهام بافاراك (١٨٥١ - ١٩١٤) ومجموعة لوزان وعلى رأسها باريتو (١٨٤٨ - ١٩٢٣) وتعتبر الفوارق بينها غير ذات شأن.

وأهم خصائص تحليل المدرسة الحديثة مايلي:

١- استمر فكر هذه المدرسة في التأثير والسيطرة في مجالات الفكر الأكاديمي حتى الآن، ويجب أن نبقى الذهن دائما تصور اتجاه المدرسة الحدية لموضوع الاقتصاد، حيث أن ذلك يترك انعكاساته على كل البناء النظرى ونتاج هذه المدرسة وخاصة نظرية القيمة والتمن.

٢- هذا الاتجاه لايعرف إلا الوقائع القابلة للقياس، ومن ثم يضحى بالمظاهر الكيفية للظواهر التي يقوم بدراستها، ثم أنه يرى الوقائع الاقتصادية في جوهرها كوقائع نجد أساسها في أفراد تتملكهم الحاجات، أى أفراد من قبيل الانسان الإقتصادي Homo-Economos الذي تأخذة النظرية هو الآخر كشيء مسلم به، هذا التحليل يميل إذن الى تغليب أوضاع قيم المبالغة على قيم الاستعمال،

وإرجاع هذه الأخيرة إلى حاجات الأفراد، فالطبيعة الاقتصادية للظواهر تتحدد في نظرهم باعتبارها آثار مباشرة لحاجات الأفراد، بمعنى آخر فالحاجة هي التي تحدد ما هو إقتصادي.

٣- وعلى أساس هذا التصور لموضوع الاقتصاد تقوم المدرسة الحديثة بتحليلها وهو تحليل يهتم بسلوك الفرد الإقتصادي كمستهلك أو كمنتج للوصول إلى نظرية تفسر ثمن السوق في تكوينه وتغيره عن طريق الاهتمام بثمن سلعة واحدة. هذا التحليل ليس إنن تحليلا لأداء العملية الاقتصادية الرأسمالية، كما أنه ليس تحليلا لهذا الأداء في علاقتهما الجدلية بالهيكل الإقتصادي العام.

ثانيا: فروض النظرية الحديثة وأساسها الفلسفي:

ان المبدأ العام في تحديد الأثمان على أساس الحساب الحدي يعتمد على مجموعه من الفروض والمعطيات الأساسية، كما يجد أصله في أساس فلسفي وتصور منهجي ونعرض لذلك بإيجاز شديد فيما يلي:

(١) الفروض الأساسية للنظرية الحديثة:

تتمثل هذه الفروض فيما يلي:

١. سيادة المنافسة الكاملة حيث يفترض هذا التصور في دراسته لكيفية تكون الثمن وجود نوع معين من السوق، وهو السوق الذي تسوده المنافسة الكاملة، ويمثل ذلك الأساس وخصوصا في مرحلة تاريخية أولى، الفرد هو المنطلق الأساسي للتحليل ويفترض في هذا الفرد قدرته الكاملة عل الاختيار الحر واتخاذ القرارات، ومعرفة حاجاته وأهدافه ومساواته مع الأفراد الآخرين سواء كانوا مستهلكين أو منظمين، وتقوم الأثمان بالدور الأساسي في تحقيق التوفيق بين الأهداف.
٢. تطبيق قانون تساوى المنافع الحدية للسلع منسوية إلى أثمانها أى أن الفرد عندما يتوجه إلى السوق من أجل إنفاق جزء من دخله في شراء سلع معينة فإنه يقوم بذلك طبقا لهذا القانون أى يشتري الكمية من كل سلعة التي يتحقق عندها تساوى المنفعة الحقيقية مع ثمن هذه السلعة ونفس الأمر بالنسبة للسلع الأخرى.
٣. افتراض أن الاقتصاد مغلق، أى أن الاقتصاد محل الاعتبار والذي يحدث فيه النشاط الإقتصادي، الاستهلاك والإنتاج هو اقتصاد مغلق، أى لا توجد بينه وبين الاقتصاديات الأخرى أى علاقات اقتصادية، أى تقوم باستبعاد التجارة الخارجية.
٤. افتراض عدم وجود بعد زمني عند دراسة سلوك الأفراد، أى يتم التحليل بافتراض أن السبب والنتيجة يحدثان سويا دون فارق زمني، أى أن التحليل ساكن أو إستاتيكي.
٥. افتراض حيادية الدور الذي تلعبه النقود في التحليل، أى أن التحليل يتم أصلا في صورة عينية معبرا عنه في صورة سلع وخدمات، ولا تكفل النقود إلا في مرحلة تالية، وك مجرد وسيلة فقط لتسهيل المبادلات، وأنها لا تؤثر على سلوك المستهلك أو سلوك المنتج " المنظم " وفي هذا التحليل تتمثل الأثمان وهى أثمان نسبية في علاقات مبادلة تترجمها النقود إلى أرقام مطلقة دون أى تأثير من جانب النقود على هذه الأثمان.

(٢) الأساس الفلسفي للنظرية الحديثة:

يمكن لنا بسهولة أن نتعرف على أساس وفلسفة التحليل الحدي ابتداء من فروضه الأساسية، فالنظرية الحديثة تركز على الفرد واختياراته وقراراته، فمن جهة فإن الفرد المستهلك يعرف حاجاته وهفه ويسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من اشباع حاجاته. وبالنسبة للمنظم أو المنتج فإنه يهدف الى تحقيق الربح. ومن الجهة الأخرى فإن الأثمان وبخل الفرد يمثلان أشياء معطاة أو محددة، ويفترض أن الفرد سواء مستهلك أو منتج يختار بطريقة مثالية، أى اختيار الطريق الذي يحقق له أقصى قدر ممكن من الأشباع أو المنفعة أو الربح، وعندما يصل الفرد إلى هذا الوضع يقال أنه في حالة توازن، أى أنه استقر على وضع ليس هناك ما يدفعه إلى تغييره.

منهج التحليل عند الحديين إستنباطي بالدرجة الأولى دون استخدام المنهج الرياضي عند منجر واستخدام هذا المنهج عند جيفونز وفالراس، وعند مارشال يتمثل عمل الباحث الإقتصادي في تجميع الوقائع وترتيبها وتسجيرها والقيام بإستخلاصات منطقية بشأنها.

ولاستخلاص الفكرة العلمية تظهر ضرورة الاستقراء والاستنباط معا، ومن المفيد استخدام منهج تاريخي في البحث الإقتصادي، أما باريثو فيستخدم طريقة في الاستقصاء عن طريق التجريد يسميها طريقة التقريبات المتتالية وتمثل في البدء ببناء نظرية عامة مبسطة تعرفنا بالخطوط الجوهرية للمادة محل الدراسة مع التجريد في التفاصيل، وفي مرحلة ثانية نستطيع أن نقرب تدريجياً عن طريق سلسلة من التقريبات من الواقع الملموس بالتوصل إلى تصور نظرية تكون أكثر دقة وأكثر تعقيداً، دون أن نصل إلى الواقع بكل تفاصيله، إذ أن تفاصيل هذا الواقع وتعقيده أكبر من أن تمكن العلم في التوغل إليها جميعاً وتحليلها في كل أبعادها.

والفرد أساس التحليل الحدي لا يكون إلا جزء لانتهائي من المجتمع وهذا الأخير مكون من مجموع الأفراد، ويتم بناولهم فرداً فرداً. وهؤلاء الأفراد جميعاً متساوون وراشدون سواء كانوا مستهلكين أو منظمين، وينظر الى الفرد من قبيل الرجل الإقتصادي الرشيد.

والمجتمع عند الحديين هو مجموع الأفراد ولا شيء غير ذلك، أى ليس مجموع الأفراد ومجموع العلاقات التي تقوم بين الأفراد. ويجد الفرد نفسه أمام سلسلة من السلع، وهذه الأخيرة توجد بكميات محدودة، نادرة نسبياً بدرجة أكثر أو أقل، ولهذا الفرد حاجات، وهذه الحاجات طبيعية. كل هذا قبل أن يعرف أثمان السلع، ويتعامل هذا الفرد عن الإشباع الذي يمكن أن يحصل عليه من استهلاك هذه السلعة أو تلك، وأنه يستطيع القيام بتقديراته بمعزل عن الأثمان ودخله، وهنا يقارن المستهلك بين كمية معينة من السلعة وبين المنفعة التي تعود عليه، والمنفعة الكلية المحققة تتزايد مع تزايد الكمية التي تستهلك من السلعة ويستمر هذا التزايد حتى تصل المنفعة الكلية إلى أقصى حد لها. وليست المنفعة الكلية هي التي تؤدي بالمستهلك إلى استهلاك كمية معينة من سلعة ما، ولكن الذي يؤدي إلى ذلك هو الزيادة في الإشباع الذي يقارنه بزيادة الإشباع الذي يعود عليه من استهلاك وحدة إضافية من سلعة أخرى أى المنفعة الحدية. وهكذا فإن الفرد يقيم تحليله في النظرية الحدية على أساس الحد، فإنه يقارن بين المنافع الحدية التي يحصل عليها من استهلاك هذه السلعة أو تلك، ويعتبر ذلك أحد العناصر الأساسية التي توجه اختياره.

والفرد كمنظم له نفس سلوك الفرد كمستهلك حيث يقوم المنظم باستخدام عناصر الإنتاج التي تقدم له، ولديه أيضا قدره على الاختيار بين استخدام هذه الكمية أو تلك من العمل أو رأس المال، ونفس الأمر فكما أن معرفة المنافع الحدية لمسلع الاستهلاك أو معدلات الإحلال مهمة للمستهلك، فإن المنفعة الحدية التي تتحقق من استخدام تلك الكمية من عنصر الإنتاج ويطلق عليها الإنتاجية الحدية، أي الناتج المترتب على استخدام وحدة إضافية من عنصر إنتاج معين مهمة للمنظم وعن طريق المقارنة وبناء منحنيات الناتج والتي تبين التوافق المختلفة من عناصر الإنتاج التي تحقق له نفس الكمية من الناتج أى الإشباع، ويكون سواء بالنسبة للمنظم أن يختار هذه المجموعة من التوافق أو غيرها، كما هو الأمر بالنسبة للمستهلك، أى أنه يخضع لنفس القواعد التي يخضع لها المستهلك،

وبالنسبة للتصوير المنهجي للنظرية الحدية فإن العلاقات الاقتصادية تعتبر علاقات بين الأفراد والأشياء النادرة، وليس كعلاقات بين الأفراد والأفراد بوساطة الأشياء المادية، ويصبح الاقتصاد بالتالي علم الندرة، الأمر الذي يعنى أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية، وينعكس ذلك التصور على رؤيتهم للأثمان حيث تعتبر مؤشراً عند الحد، ويرتكز البناء النظري للتحليل الحدي على المنفعة المرتكزة على الندرة، والمنفعة يعتبرونها ظاهرة ذاتية أو شخصية وهى أساس الأثمان.

وهكذا نجد أنه لا يدخل في أساس تحليلات هذا التصور للنظرية الحدية أى اعتبار أو علاقات لأثمان السلع حيث تعتبر معطاة، ولادخل المستهلك. ونفس الأمر بالنسبة للمنظم، فالأمر يتعلق إذن بمجرد فرضية تتعلق بالسلوك والاختيار، والإشباع القائم على الحد أى المنفعة الحدية والإنتاجية الحدية.

ثالثاً: تحديد الثمن فى النظرية الحدية:

إذا ما أخذنا فى الاعتبار الفروض الأساسية والأساس الفلسفي والمنهجي للتصور الحدي فإنه يمكن التعرف على طريقة التحليل وكيفية تحديد الثمن. والتحليل الحدي يستخدم كل من القيمة والثمن كمترافين. وتتركز جهود النظرية الحدية فى تحديد الثمن، لذلك علينا أن نبقى فى الذهن أن الأثمان عندهم تعتبر مؤشرات للندرة، وأنها تتحدد بالمنفعة الحدية أو الإنتاجية الحدية، وبصفة عامة بالنسبة لسوق السلع الاستهلاكية أو النهائية، حيث يوجد مشتري وبياع فإن الثمن ينتج من تلاقى أو تقابل قوى العرض وقوى الطلب، ممثلة فى منحنيات العرض ومنحنيات الطلب. ويهدف الأفراد إلى الحصول على أقصى إشباع ممكن، ويعملون على توزيع الوحدات النقدية التي يملكونها بين الاستخدامات المختلفة الممكنة بالطريقة التي تحقق تساوى المنافع الحدية.

وطبقاً لهذا التصور فإن الطلب على السلع الاستهلاكية يظهر كنتيجة لاختيار المستهلك الذي يقوم به فى علاقته بتفضيلاته الفردية، وهذا الطلب نفسه يعد دالة للمنفعة الحدية للسلع، وهذه المنفعة يتم تقديرها شخصياً بواسطة كل فرد. وبالنسبة لعرض السلع الاستهلاكية فى السوق فإن المنظم يأخذ فى اعتباره نفقته الحدية ويحاول الحصول على ثمن يسمح له بتغطية نفقاته للحصول على الوحدات الأخيرة للمنتجات، تلك التي تقع على الحد طالما أنه يعرف إنتاجه.

وبالنسبة لسوق عناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، فإن أثمانها تتحدد بنفس الطريقة التي تتحدد بها أثمان السلع النهائية الاستهلاكية، غير أن الطلب عليها يعتبر طلب مشتق

لأنها تستخدم في إنتاج السلع التي يتم إنتاجها طبقاً للطلب المتوقع من جانب المستهلكين، وعليه تكون الإنتاجية الحدية المحققة أساس تحليل أثمان هذه العناصر. وأثمان عناصر الإنتاج تحدد بمقادير الدخول التي يحصل عليها مالكي هذه العناصر، أي تحدد الربح والأجور والربح والفائدة، وعلى ذلك فإن تحديد أثمان عناصر الإنتاج يحدد كيفية ونمط توزيع الدخول بين مالكي هذه العناصر.

ويمكن أن يتم تحليل كيفية تحديد الثمن على ثلاثة مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: تبقى على مستوى الفرد ونقيم العلاقة بين ثمن السلعة وطلب المستهلك، وبعبارة أخرى نقيم منحى الطلب نظرياً وهنا فإن الثمن يكون معطى محدد.

المرحلة الثانية: تنتقل إلى مستوى المجتمع أي مجموع الأفراد ونقيم إذن العلاقة بين الطلب الكلي وثمان السلعة. والطلب الكلي يساوي مجموع طلب الأفراد. وعند هذا المستوى وحدة فإن الثمن يتحدد، ولكن بالاعتماد على المرحلة الأولى. وهنا تبدأ نظرية المنفعة ويتحدد الثمن ولكن كدالة للمنفعة الحدية وكموشر للندرة. ويمكن إقامة علاقة من نفس النوع السابق بين الثمن والعرض مع الأخذ في الاعتبار أن دالة ومنحى العرض لم يصبح لها دور كامل في تحديد ثمن السلعة إلا مع الفريد مارشال حيث يربط داله العرض بنفقة الإنتاج.

المرحلة الثالثة: حيث يتم تعميم النتائج المحققة من المرحلتين الأولى والثانية لاستخدامها في تحديد أثمان عناصر الإنتاج، والتي تتحدد بالإنتاجية الحدية، فوجود نشاط الإنتاج يدخل المنظم والذي يعتبر كأى فرد لديه سلوك يهدف إلى مضاعفة المنفعة التي يحصل عليها من نشاطه أى الربح، وبالتالي يخضع لنفس القواعد التي يخضع لها المستهلك بالنسبة لتحديد الثمن والواقعة الجديدة هي وجود منحى للعرض ينتج عن نشاط الإنتاج.

وعلى ذلك يتحدد الثمن بتلاقى قوى الطلب وقوى العرض ويستلزم ذلك دراسة وتحليل تكلفة الإنتاج والتي تحدد دالة العرض. كما توجد علاقة بين الكميات والأثمان ولكن كل عنصر منهما يخصص لمبدأ مختلف، فانكسبات تتحدد ابتداءً عن تكلفة الإنتاج، أما الأثمان فتتحدد بالمنفعة الحدية، وإذا كان ذلك هو المبدأ العام في تحديد الثمن فيلزم علينا أن نتعرف بدرجة أكثر تفصيلاً عن كيفية تحديد هذا الثمن وذلك من خلال تحليل التوازن الجزئي والتعرف على علاقات أو قوى الطلب وعلى علاقات أو قوى العرض.

المطلب الثاني: نقد النظرية الحدية:

لاشك أن المدرسة الحدية قد أعطت أبعاداً جديدة للفكر الاقتصادي في ذلك الوقت. ولكن يعاب على نظريتها في القيمة أنها لم تأخذ في حساباتها جانب تكلفة الإنتاج، بل اكتفت بجانب المنفعة، وأظهرت السعر الذي يكون المستهلك على استعداد لدفعه للحصول على وحدة معينة من سلعة وليس السعر الذي يدفعه فعلاً. وعلى ذلك، تعتبر نظريتها هذه نظرية في تحديد طلب المستهلكين أكثر منها لتحديد القيمة.

كان للاقتصادي الإنجليزي الفريد مارشال الفضل في الجمع بين ما توصلت إليه المدرسة الحديثة، وبين نظرية تكلفة الإنتاج، والخروج منهما بنظرية جديدة تفسر لنا الطريقة التي تتحدد بها أسعار السلع المختلفة في السوق.

فمن الواضح إذن أن تفسير القيمة لن يحقق أهدافه، إلا إذا أخذت نظرية المنفعة في اعتبارها جانب العرض أيضاً؛ ومعنى ذلك أن أى نظرية تعتمد على جانب الطلب فقط تكون نظرية قاصرة، ولهذا بنيت النظرية الحديثة في القيمة، على أساس الجمع بين كل من الطلب والعرض في نظرية واحدة. والفضل في ذلك يرجع إلي الفريد مارشال الذي جمع بين الأفكار المختلفة عن القيمة وأوضح أنها لا تتناقض فيما بينها. فقد نجح بلا شك في إيضاح أن الطلب، الذي يستند إلى المنفعة، وأن العرض، الذي يستند إلى نفقات الإنتاج، يقرران القيمة فيما بينهما، مثلما في ذلك مثل حدا المقص اللذان يقطعان الورقة لا يمكن تحديد أى منهما هو الذي قطع الورقة.

وقد بين مارشال أن سعر أى سلعة من السلع إنما يتحدد بناء على التفاعل بين قوتين أساسيتين، الأولى هي طلب المستهلكين ويحدده منفعة السلعة، وعلى وجه التحديد المنفعة الحدية لها، والثانية هي عرض المنتجين ويحدده تكلفة إنتاج السلعة، وعلى وجه التحديد النفقة الحدية لها. فالمستهلك من ناحية يكون على استعداد لدفع سعر يتناسب مع المنفعة الحدية للسلعة، والتي تتناقص مع تزايد الكمية المستهلكة منها، بمعنى أنه يكون على استعداد لدفع مبلغ كبير مقابل الحصول على الوحدة الأولى من السلعة، ولكن ما أن يحصل على هذه الوحدة الأولى، ويشبع جزء من حاجته إليها، وبالتالي تقل درجة إلحاح هذه الحاجة لديه، حتى لا يكون على استعداد إلا لدفع مبلغ أقل للحصول على الوحدة الثانية، ولن يشتري الوحدة الثالثة إلا إذا انخفض سعرها أكثر فأكثر. وهكذا نجد أن المستهلك لن يطلب المزيد من السلعة إلا إذا انخفض السعر ليتناسب مع منفعتها الحدية.

هذا من ناحية المستهلك، أما من ناحية المنتج، فإنه يكون على استعداد لبيع السلعة بسعر يتناسب مع تكلفة إنتاج الوحدة الأخيرة منها، بمعنى أنه حتى يمكن خلق الحافز لدي المنتج لكي يزيد إنتاجه من السلعة بمقدار وحدة إضافية فلا بد أن يكون السعر الموجود في السوق من الارتفاع بحيث يغطي تكلفة إنتاج هذه الوحدة. وحيث أن المنتجين يتفاوتون فيما بينهم من حيث درجة كفاءتهم وبالتالي من حيث تكلفة إنتاجها، لذلك نرى أنه كلما كان السعر الموجود في السوق مرتفعاً، كلما سمح ذلك للمنتجين الأقل كفاءة بالاستمرار في الإنتاج، بحيث تكون الكمية المعروضة في السوق كبيرة، في حين أن انخفاض السعر يؤدي إلى خروج المنتجين الأقل كفاءة من مجال الإنتاج، مما يؤدي إلى نقص الكمية المعروضة.

من ذلك نرى أن ارتفاع السعر يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة من جانب المستهلكين، وإلى زيادة الكمية المعروضة من جانب المنتجين، والعكس صحيح. وهذا التعارض بين رغبات المستهلكين من ناحية، وبين ميول المنتجين ومصالحهم من ناحية أخرى، هو في الواقع الذي يؤدي إلى خلق نوع من الاستقرار في السوق، بحيث يكون هناك سعر واحد يتم عنده التعامل، وهو السعر الذي تتساوى عنده الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة، وهو ما يسمى بالسعر التوازني.